BIC
Bank Information Center

المؤسسات المالية الدولية واليمن

أكتوبر 2007

ما هو الغرض من هذه الورقة؟

تهدف هذه الورقة لتزودكم بالمعلومات حول ما يتعلق بجميع مؤسسات التمويل الدولية التي تعمل في اليمن وكذلك لمساعدتكم على فهم كيفية التأثير على أنشطتها. مؤسسات التمويل الدولية هي مؤسسات للتنمية و الاستثمار العام، مملوكة من قبل أعضاء الحكومات الممولة، و التي تقدم المساعدات الفنية و المشورة حول السياسات المتبعة و غيرها من صور الدعم غير المالي، للدول "النامية" و " الانتقالية". و العديد من مؤسسات التمويل الدولية تمول الشركات الاستثمارية في العالم النامي. ومن أكثر مؤسسات التمويل الدولية صيتاً هو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وستستعرض هذه الورقة الاتجاهات في أنشطة مؤسسات التمويل الدولية في اليمن وستثير عدداً من التساؤلات المهمة التي من المفيد أن تفكروا بها ومناقشتها مع زملاءكم في مجالاتكم المختلفة، أو تناولها ضمن برامجكم التنموية المستقبلية وحملاتكم للمناصرة.

وستعرض هذه الورقة بإيجاز معلومات خلفية حول الوضع الاقتصادي في اليمن وبعض أهم تحديات التنمية التي تواجهها اليمن. كما وستعرض لمحة عامة عن جميع مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في اليمن. كما تتضمن وسيلة الاتصال الأساسية وروابط توجه الزائر نحو الموارد الإضافية.

لماذا نهتم بعمل مؤسسات التمويل الدولية في اليمن؟

من حق الجميع أن يشاركوا في اتخاذ القرارات التنموية التي تؤثر على حياتهم، ومعيشتهم، وبيئتهم. فمؤسسات التمويل الدولية الناشطة في اليمن تؤثر بشكل مباشر عن طريق المشاريع والسياسات التي تمولها، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير في الحكومات، و المستثمرين، و التنمية بشكل عام. و سواءاً إن كنتم تتفقون أم تختلفون مع هذه المؤسسات، فإن السياسات التي تروج لها مؤسسات التمويل الدولية والبرامج التي يمولونها تؤثر بشكل مباشر على مجريات حياتكم اليومية.

فمؤسسات التمويل الدولية في اليمن تؤثر على أسعار السلع والخدمات الأساسية، وعلى عدد موظفي الحكومة، وعلى الزيادة في الأجور، وعلى الضرائب، وعلى النظام المصرفي، وعلى البيئة، وما هذه إلا أمثلة قليلة على مدى تأثير هذه المؤسسات.

وبالتالي، تمثل هذه المؤسسات أهدافاً مناسبة- لتركيز جهود المناصرة- كمؤسسات مؤثرة عليكم وعلى محيط حياتكم.

- **تعد مؤسسات التمويل الدولية أهدافاً جيدة للمناصرة.** تؤثر مؤسسات التمويل الدولية بشكل كبير على الأطراف الناشطة في اليمن، بما في ذلك الحكومة، بالإضافة لتأثيرها على الجهات المانحة والوكالات التنموية والمستثمرين. والتأثير في مؤسسات التمويل الدولية وعملياتها في اليمن قد يساعدكم على خلق التغيير الذي تسعون أنتم ومنظماتكم على الصعيد المحلي، أو الوطني أو على المستوى الدولي لتحقيقه.

- **مؤسسات التمويل الدولية تشكل مصادر مهمة للمعلومات.** لا يهم إن كنت تتفق مع، أو تعارض، محتويات وثائق مؤسسات التمويل الدولية والتوصيات التي يقدمونها حول السياسات، فالمعلومات التي تصدرها مؤسسات التمويل الدولية تكون في أغلب الأحيان مفيدة. وقد يكون الحصول على هذه المعلومات من مصادر أخرى أمراً صعباً. و لأن معظم مؤسسات التمويل الدولية ملزمة بتوفير وإيصال المعلومات للعامة، فإن هذا يعطي لمؤسسات المجتمع المدني الحق في المطالبة بوثائق المشاريع والسياسات التنموية التي تساهم هذه المؤسسات في دعمها.

- **مؤسسات التمويل الدولية تجذب الاهتمام الدولي.** لأن الحكومات وشركات القطاع الخاص، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم يولون اهتماماً كبيراً لأنشطه المؤسسات العالمية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، فالكشف عن العلاقة بين أنشطة هذه المؤسسات والقضية التي تعملون بها قد يساعد على جذب المزيد من الاهتمام لقضاياكم، أكثر مما كنتم قد تحصلوا عليه خلافاً لذلك. إضافة إلى ذلك، تناول قضيتكم من خلال الربط بين سياسات وأنشطة مؤسسات التمويل الدولية قد يساعدكم على تشكيل تحالفات مع منظمات دولية أخرى تعمل في مجال مراقبة عمل مؤسسات التمويل الدولية. إن الوصول إلى شبكات المجتمع المدني الدولي النشطة في مجال المناصرة من شأنه أن يجذب الانتباه لرسالتكم و يدعم حملتكم.

ما الذي يميز المجتمع المدنى عن مؤسسات التمويل الدولية؟

على مر السنين، وجدت منظمات المجتمع المدني سبل مختلفة للتأثير على سياسات وبرامج مؤسسات التمويل الدولية ؛ و كان بعض هذه السبل يتم عبر قنوات رسمية، والبعض الآخر عبر قنوات أخرى.

- إحدى وسائل المشاركة مع هذه المؤسسات يتمثل **بالمشاركة في رسم استراتيجيات مؤسسات التمويل الدولية المعنية ببلدكم،** على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة

القطرية التي يضعها البنك الدولي(وللمزيد عن استراتيجيات معونة البنك الدولى للدول الخاصة باليمن، يرجى الرجوع إلى صفحة 8). ومع ذلك، فمؤسسات التمويل الدولية ليست ملزمة دائماً باستشارة عامة الناس، كما أنها لا تكشف في العادة عن مسودة الوثائق الخاصة بالإستراتيجيات حتى لا تتيح الفرصة لمداخلات المجتمع المدني. وفي بعض الأحيان، يتم التحفظ على الإستراتيجيات في سرية حتى في صورها النهائية.

- تطالب مؤسسات التمويل الدولية عادة عملائها، سواء كانوا يمثلون الحكومات أو الشركات الخاصة، **بالتشاور مع المجتمعات التي قد تتأثر من المشاريع الممولة من هذه المؤسسات.** وتهئ هذه التشاورات الفرصة للناس حتى يتمكنوا من التأثير على أسلوب تصميم المشاريع وتنفيذها، وأيضاً التأثير فى الإجراءات المتبعة من أجل حماية مصالح وحقوق المواطنين.
- بعض مؤسسات التمويل الدولية لديها **"سياسات حمائية" اجتماعية وبيئية** خاصة تضع فيها المعايير الإلزامية والإجراءات التي يجب إتباعها من قبلهم ومن قبل عملائهم عند إعداد وتنفيذ المشاريع التي يقومون بتمويلها. و يوجد في بعض مؤسسات التمويل الدولية آليات داخلية للمساءلة لتمكين **المجتمعات من تقديم شكوى** عند انتهاك هذه المعايير.
- **وسائل الإعلام** هي إحدى أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها جماعات المجتمع المدني التأثير في مؤسسات التمويل الدولية. لأن هذه المؤسسات حساسة فيما قد يمس بسمعتها، و تسليط الضوء على القضايا المقلقة في الصحافة يمكن أن يساعد المجتمع المدني في كثير من الأحيان من معالجة أو منع الضرر مستقبلاً.

لمعرفة المزيد عن هذه الوسائل **وغيرها من الأدوات التي يمكن لمجموعات المجتمع المدني استخدامها** للتأثير في مؤسسات التمويل الدولية، يمكنكم مراجعة المنشورات التالية الصادرة عن مركز معلومات البنك:

- **"مؤسسات التمويل الدولية فى الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: دليل للمنظمات غير الحكومية"**
- **" أدوات للناشطين: دليل للمعلومات و المناصرة عن مجموعة البنك الدولى"**

كما يمكنكم أن تجدوا أخر الأخبار عن مؤسسات التمويل الدولية في اليمن، عند زيارة الصفحة الإلكترونية لمركز معلومات البنك حول اليمن على:
www.bicusa.org/ar/region.24.aspx

إضافة إلى ذلك، ستجدون قائمة عن المشاريع المقترحة و الجارية التنفيذ لمؤسسات التمويل الدولية وشرح لها في آخر دراسة قطرية أعدها مركز معلومات البنك عن اليمن، والتي بإمكانكم الإطلاع عليها في العنوان التالي:

www.bicusa.org/yemenprojectsarabic

و لمعرفة المزيد عن مؤسسات التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، زوروا الصفحة الإلكترونية لمركز معلومات البنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على: www.bicusa.org/ar/index.aspx

مقدمة حول مؤسسات التمويل الدولية فى اليمن

الخلفية

تعتبر اليمن إحدى أقل الدول نمواً في العالم بحسب تصنيف الأمم المتحدة، حيث تحتل المركز الـ 150 من أصل 177 بلداً، وذلك ضمن مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2006 [1].

و فيما يلي **بعض الإحصائيات الدالة على الوضع الاقتصادي في اليمن** [2] :

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد: 879 دولار أمريكي (2004م).
- التضخم : 20.8 % (2006م).
- عدد السكان : 22.2 مليون نسمة، من بينهم 46.3 % تقل أعمارهم عن 15 عاماً (2007م).
- معدل النمو السكاني: 3.5% (تقديرات 2007م) ، ويتوقع أن يتضاعف هذا المعدل خلال العشرين سنة القادمة .
- نسبة السكان تحت خط الفقر (الذي يقدر دخلهم بمعدل دولارين أمريكيين باليوم الواحد): 45.2 % (2003م).
- معدل البطالة : 35 % (2003م).

تتلقى اليمن مساعدات مالية من العديد من الحكومات الأجنبية والوكالات متعددة الأطراف. وتعتمد اليمن اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية لتمويل العجز في الموازنة ومشاريع التنمية. وفي اجتماع المانحين الذي عقد في لندن برئاسة الحكومة اليمنية والبنك الدولي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006م [3] واجتماع المتابعة الذي عقد في حزيران / يونيو2007م، تعهدت الجهات المانحة بتقديم ما يقارب 5 مليار دولار

[1] تقرير التنمية البشرية للعام 2006 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باللغة الإنجليزية)
[2] النشرة القطرية لليمن، البنك الدولي آب / اغسطس 2006 (باللغة الإنجليزية)
[3] تعهد الدول المانحة للتنمية في اليمن، البنك الدولي، تشرين ثاني / نوفمبر 2006 (باللغة الإنجليزية)

أمريكي لمساعدة اليمن لفترة أربع سنوات 2007-2010م. وتثير تلبية الشروط المتعددة وبعض الأحيان المتضاربة التي تفرضها الجهات المانحة المختلفة مشاكل كبيرة عند وضع برامج التنمية وتحديد أولويات الإنفاق.

التحديات الرئيسية التى تواجهها اليمن

حدد البنك الدولي القضايا التالية من بين أكثر التحديات الملحة التي تواجه اليمن في مجال الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. [4]

- **ارتفاع معدل النمو السكاني.**
- **ارتفاع معدلات البطالة.**
- **تناقص احتياطيات النفط الخام.** تشكل عائدات النفط ثلاثة أرباع إيرادات الحكومة اليمنية [5] . ولكن يتوقع الخبراء نفاذ النفط مما سيؤدي الى ان تصبح اليمن بلداً مستورداً للنفط بحلول عام 2011م.
- **نضوب موارد المياه**. اليمن لديها إحدى أدنى معدلات نصيب الفرد من توافر المياه العذبة على مستوى العالم (150 متر مكعب للفرد في السنة). فالمياه الجوفية تستنزف، وأعمال إمدادات المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية غير مواكب للنمو السكاني.
- **انعدام الأمن الغذائي.** كانت اليمن تنتج معظم احتياجاتها من الحبوب حتى أوائل السبعينات، ولكن بحلول عام 1998م، تناقص الإنتاج لتلبية 26 % فقط من احتياجاتها. وربما يعود ذلك إلى عدد من العوامل، من بينها الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني المتزايد، و شحة الموارد المائية، وتفضيل المزارعين لزراعة القات (منشط عشبي منتشر) أكثر من زراعة الحبوب.

مؤسسات التمويل الدولية الناشطة فى اليمن

مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في اليمن هي : مجموعة البنك الدولي [(بما في ذلك مؤسسة التنمية الدولية (IDA) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)]، وصندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الإسلامي للتنمية (IDB).

وسيتم مناقشة جميعهم في الصفحات التالية.

---

4 لمحة عن اليمن ، البنك الدولي 2006 (باللغة الإنجليزية)

5 اليمن 2007م المقال الاستشاري الخامس، صندوق النقد الدولي، ايلول / سبتمبر 2007م. (باللغة الإنجليزية)

مجموعة البنك الدولي

تأسس البنك الدولي في عام 1944م، و كان الهدف من تأسيسه هو إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبح الهدف المعلن للبنك الدولي اليوم هو محاربة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في العالم.

و يتكون البنك الدولي من عدة مؤسسات، تشكل في مجموعها "مجموعة البنك الدولي(WBG)" و تشمل أجنحة مختلفة هي: البنك الدولي، و مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA). ويقرض البنك الدولي المال ويقدم المنح للحكومات. وهو بدوره يتألف من جناحين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، الذي يمنح القروض بفائدة قريبة من أسعار السوق للبلدان ذات الدخل المتوسط، ومؤسسة التنمية الدولية (IDA)، التي تقدم المنح والقروض بأسعار مخفضة للبلدان ذات الدخل المنخفض. كما أن مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف يمثلان القطاع الخاص من مجموعة البنك الدولي، و يقدما القروض والتأمين للشركات.

مؤسسة التنمية الدولية (IDA)

انضمت اليمن للبنك الدولي في عام 1969م. وتعتبر اليمن البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يعد حالياً بلداً ذو دخل منخفض، وبالتالي مؤهلاً لتلقي القروض والمنح المقدمة من مؤسسة التنمية الدولية. حيث أن البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحكم ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وإضافة إلى كون اليمن بلداً منخفض الدخل، فاليمن مصنفة أيضا كـ "دولة هشة" من قبل البنك الدولي بسبب ضعف سياساتها وبنيتها المؤسسية ومخاطر النزاع وعدم الاستقرار السياسي [6] . **وحتى آب / أغسطس 2006م، وصل مجموع المشاريع التي مولها البنك الدولي في اليمن إلى 136 مشروع ليصبح المجموع التراكمي 2.5 مليار دولار أمريكي** [7] **.**

يضع البنك الدولي **إستراتيجية المساعدة القطرية** (أو وثيقة معادلة لها) لكل بلد من البلدان التي يقرضها. و تستعرض إستراتيجية المساعدة القطرية خطط البنك للإقراض وتقديم المساعدة التقنية في البلدان على مدى ثلاث إلى خمس سنوات. أما البلدان الممولة

6 لمعرفة المزيد، يمكنكم الإطلاع على صفحة البنك الدولية حول الدول الهشة و المتأثرة بالنزاع. (باللغة الإنجليزية)
7صفحة اليمن، البنك الدولي.

من مؤسسة التنمية الدولية ، فيفترض أن تحدد إستراتيجية المساعدة القطرية أولويات البلد على أساس **إستراتيجية الدولة للتخفيف من الفقر (PRSP)**. إلا أن إستراتيجية المساعدة القطرية الأخيرة حول اليمن والتي تغطي الفترة ما بين 2006-2009م صدرت في أيار / مايو 2006م، و ذلك قبل بضعة أشهر من انتهاء الحكومة اليمنية من وضع الخطة الخمسية - خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر (SEDP) للفترة 2006-2010م - والتي تم عرضها عل المانحين في تشرين الثاني 2006. وقد تم دمج الخطة الخمسية (SEDP) ضمن ورقة إستراتيجية التخفيف من الفقر (PRS).

أكدت كل من إستراتيجية المساعدة القطرية والخطة الخمسية لليمن على أهمية ما يلي:

- زيادة النمو غير النفطي؛
- تحسين نتائج التنمية البشرية؛
- تحسين الاستدامة المالية ؛ وأخيراً
- معالجة أزمة الاستدامة في الموارد المائية والغذائية.

كلا الوثيقتين ألقيا الضوء أيضا على أهمية **التجارة الحرة والاستثمار الخاص** كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي يفترض بأنه سيؤدي (وهذا قابل للجدل) إلى الحد من الفقر [8] .

في إستراتيجية المساعدة القطرية الأخيرة، التزم البنك الدولي بتوفير حوالي 400 مليون دولار أمريكي على شكل ائتمانات من خلال مؤسسة التنمية الدولية على مدى فترة الأربع سنوات لإستراتيجية المساعدة القطرية، و التي تشكل اقل من 7.5 % من الإنفاق الكلي للدولة على مبادرات التنمية. وفي حين أن هذا المبلغ ليس سوى مؤشر، فقد ذكرت صحيفة مراقب اليمن (يمن أوبزرفر) أن البنك الدولي قد اقترح في الأصل تقديم 90 مليون دولار قيمة مشاريع لعام 2008م، ولكن تم رفع هذا الرقم إلى 135 مليون دولار أمريكي [9] .

ومع ذلك، يشير تقييم داخلي للبنك الدولي أن استراتيجيات المساعدة السابقة للبنك الدولي في اليمن لم تكن ناجحة جدا. ففريق التقييم المستقل (IEG)، ووحدة التقييم الداخلية الخاصة بالبنك، أجريتا تقييماً للمساعدة القطرية (CAE) في عام 2006م لتقييم أداء البنك في اليمن بين عامي 1999 و 2005م [10] . وقد درس التقييم المساعدة التي

---

8 يمكنكم تحميل إستراتيجية المساعدة القطرية لليمن باللغتين الإنجليزية والعربية على صفحة البنك الدولي لليمن.

9 مراقب اليمن (يمن ابزيرفر) ايلول / سبتمبر 8 2007 : البنك الدولي يزيد من مساعدات اليمن (باللغة الإنجليزية)

10تقرير التقييم حول مساعدة اليمن ، مجموعة التقييم المستقلة، آب / اغسطس 2006 (باللغة الإنجليزية)

يقدمها البنك فيما يتعلق في أربع قضايا رئيسية هي: الحكم ، ومناخ الاستثمار، والقطاعات الاجتماعية والنوع الاجتماعي، والمياه. وعموماً ، أشار التقييم أن إستراتيجية البنك هي "بشكل متوسط غير مرضية" : فمعايير الخدمات ما زالت منخفضة؛ والاقتصاد لا يزال يعتمد إعتماداً كبيرا على المخزون المتناقص من النفط الخام؛ و الرعاية الصحية لا تزال غير كافية ؛ ومشكلة نضوب الموارد المائية لم تعالج بجدية.

وهناك دليل آخر على عدم نجاح البنك في تنفيذ إستراتيجيته. فبصرف النظر عن عدم قدرة البنك على كبح ارتفاع البطالة أو التحكم في سجل ارتفاع معدلات التضخم، **فقد أدى دعم البنك لرفع إعانات الوقود إلى مظاهرات عنيفة** في جميع أنحاء البلاد في عام 2005م [11] .

واعتباراً من حزيران / يونيو 2007م، **وصل عدد المشاريع النشطة في محفظة البنك الدولي في اليمن إلى 18 مشروع،** والتي تمثل التزام تام بقيمة 814.25 مليون دولار أمريكي، منها مبلغ 394.29 مليون دولار أمريكي قد تم صرفها .و يوضح الرسم البياني التالي التكوين القطاعي لهذه المشاريع [12] .

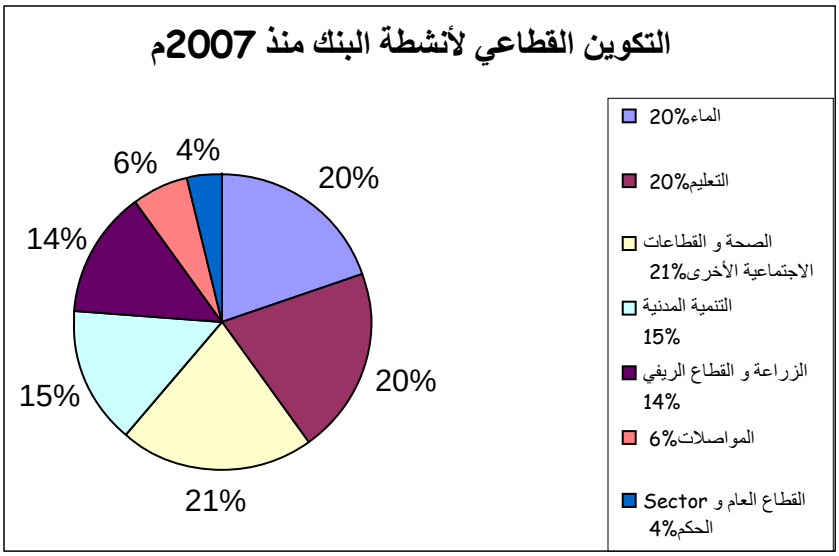

11 مظاهرات احتجاج في جميع انحاء البلاد، يمن تايم تموز / يوليو 20، 2007 (باللغة الإنجليزية)
12 المستجدات الإقتصادية في اليمن، البنك الدولي، صيف 2007 (باللغة الإنجليزية)

إن استعراض التكوين القطاعي لمشاريع البنك الدولي في اليمن يثير التساؤل حول **مسألتين رئيسيتين**:

- ما هي إستراتيجية مؤسسة التنمية الدولية للتعامل مع **تحدي البطالة** في اليمن؟
- كيف يمكن أن تنشئ مؤسسة التنمية الدولية **موارد مالية مستدامة أخرى** في اليمن ، لا سيما بالنظر إلى تناقص احتياطي النفط؟

لمعرفة المزيد حول مؤسسة التنمية الدولية من منظور المجتمع المدني، الرجاء زيارة صفحة مركز معلومات البنك على الانترنت على العنوان التالي:
www.bicusa.org/ar/institution.5.aspx

كما وتوجد معلومات أساسية حول أنشطة مؤسسة التنمية الدولية في اليمن، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وتقارير حول التوجهات في اليمن (والعديد منها باللغة العربية) على **صفحة البنك الدولي لليمن**:
www.worldbank.org/ar/region.24.aspx

يمكنكم أيضا زيارة مركز البنك الدولي للمعلومات الموجود في مكتب البنك الدولي في صنعاء في

شارع حدة، رقم 40 متفرع من شارع دمشق/ صندوق بريد 18152 ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية
هاتف : 413708 / 413 710 (1-967)
البريد الالكتروني: wbyemen@worldbank.org

و المركز مفتوح للجمهور من السبت إلى الأربعاء ، من الساعة 8:00 -- 2:00 ظهراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص. تقوم المؤسسة بتمويل قروض وتوفير تمويل بالمشاركة [13] ، وتوصيات وخدمات دعم فني لشركات القطاع الخاص التي تستثمر في بلدان نامية مثل اليمن.

انضمت الحكومة اليمنية لعضوية مؤسسة التمويل الدولية عام 1970م، **إلا أن إجمالي استثمارات المؤسسة في اليمن والتي تصل إلى 165 مليون دولار حتى تاريخنا هذا تم تنفيذها فقط منذ العام 2005م، وذلك منذ أن فتحت المؤسسة مكتبا لها في العاصمة صنعاء**. وبالرغم من أن المؤسسة استثمرت في تمويل ثلاثة مشاريع في الفترة من 1999م وحتى 2005م، إلا أن تداخلات المؤسسة في تلك الفترة تمثلت بشكل رئيسي بتقديم دعم فني للحكومة اليمنية بهدف تحسين المناخ الاستثماري.

وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية قضية الاستثمار في اليمن من ضمن أولوياتها، مستشهدة بذلك بحجم الثروات المعدنية الواسعة في البلاد وإمكانية الاستفادة بشكل كبير من موانئها الطبيعية ذات المياه العميقة. وفي الوقت الحالي، توفر مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية حول مشروع إصلاح السياسات التعدينية والتنقيبية بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن اليمنية. ويهدف المشروع إلى إصلاح قوانين ولوائح التعدين والتنقيب الخاصة باليمن والنظام المالي بهدف جعل قطاع التعدين والتنقيب أكثر جاذبية للمستثمرين. وتنظر مؤسسة التمويل الدولية إلى دورها في اليمن كجزء من توجه مجموعة البنك الدولي الهادف إلى زيادة حجم الدور الذي يلعبه البنك في الدول الضعيفة والتي تعيش مرحلة ما بعد النزاعات. في غضون ذلك، تشير تقارير إلى رغبة المؤسسة في الاستثمار في تمويل شركة مقرها في دبي لإنشاء وتشغيل الميناء في عدن.

وبالأخذ بعين الاعتبار الزيادة التي حصلت مؤخراً في حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في اليمن وبرامجها الرامية إلى رفع حجم ما تموله المؤسسة من مشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة عامة، **فإن السنوات القادمة قد تشهد توسعا أكبر لدور مؤسسة التمويل الدولية في اليمن.** وفي شهر إبريل من العام 2007م، نظمت اليمن مؤتمراً استثمارياً كبيراً استهدف بدرجة أساسية رؤوس الأموال القادمة من مجلس التعاون الخليجي. خلال هذا المؤتمر، **عرضت الحكومة اليمنية مشاريع وفرص استثمارية تعادل ما يقارب 8 مليار دولار في مجال قطاعات الطاقة، والمعادن، والسياحة و البنية التحتية.** واستناداً إلى البنك الدولي، فقد تبنت مؤسسة

[13] التمويل بالمشاركة هو عبارة عن شراء أسهم في الشركة أو المشروع

التمويل الدولية إستراتيجية جديدة في اليمن تركزت على القطاعات المالية، مثل: القطاع المصرفي، الإجارة، التمويل التجاري وتمويل المشاريع الصغيرة.

ومن خلال القيام بتحليل سريع يتبين لنا التوجهات التالية لمؤسسة التمويل الدولية في اليمن:

- معظم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في اليمن حتى تاريخنا هذا موجهة نحو دعم مشاريع إنتاج **الأسمنت، والنفط والغاز**.
- في العام 2006م، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على تمويل مشاريع استثمارية في كل من مشروع شركة الأسمنت الوطنية ومشروع شركة مصفاة رأس عيسى واللذان يمتلكهما نفس المستثمرين اليمنيين في ما يعرف بمجموعة شركات هايل سعيد أنعم. وتعكس هذه القرارات **رغبة مؤسسة التمويل الدولية التعاون بشكل رئيسي مع مجموعة الشركات الخاصة الأقوى في اليمن**، وذلك "بعد أن عانت في الماضي من التعامل مع شركات ضعيفة". واستناداً إلى صندوق النقد الدولي، فإن مؤسسة التمويل الدولية "تركز في استثماراتها ... على وجه الخصوص على القطاع المالي الضعيف، القطاع المصرفي، الإجارة التمويل التجاري وقطاعات صناعية محددة".

وبالرغم من الزيادة في حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في اليمن، فإنه لا تتوفر حتى يومنا هذا سوى شواهد قليلة تدل على أن أنشطة المؤسسة قد أحدثت تحسنا كبيراً فيما يتعلق بالتحديات الكبرى التي تواجه اليمن.

يمكنكم معرفة المزيد عن مؤسسة التمويل الدولية من منظور المجتمع المدني عن طريق زيارة موقع مركز معلومات البنك على العنوان التالي: www.bicusa.org/ar/institution.6.aspx.

توفر مؤسسة التمويل الدولية في اليمن من خلال موقعها على الإنترنت معلومات مرجعية حول أنشطة المؤسسة في اليمن، وتوفر أيضا تقارير حول التوجهات المختلفة في اليمن (والتي يتوفر الكثير منها باللغة العربية): www.ifc.org/ifcext/mena.nsf/Content/yemen.

يمكنكم زيارة **مكتب مؤسسة التمويل الدولية في صنعاء**، شارع 40 حدة، المتفرع من شارع دمشق. وقد يشكل **مركز معلومات البنك الدولي في اليمن** مصدراً جيدا للحصول على معلومات حول مؤسسة التمويل الدولية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ذراعا آخر لمجموعة البنك الدولي تعمل على دعم القطاع الخاص. وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين على الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلدان النامية. تقوم الوكالة أيضا بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلى البلاد.

صندوق النقد الدولي

يتم غالبا اعتبار صندوق النقد الدولي بأنه "المؤسسة الشقيقة" للبنك الدولي، نظرا لأن كلا المؤسستين تم إنشاءهما سوية في العام 1944م في مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة لتقوم كلاهما بتنفيذ أدوار تكمل بعضهما البعض. وبالرغم من أن كلا المؤسستين تعملان في الغالب سوية للتأثير على سياسات الحكومات المقترضة، وتعتمد كذلك مقدرة الدول للحصول على القروض من إحدى هاتين المؤسستين بصورة متكررة على مدى التزام هذه الدول بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من المؤسسة الأخرى، إلاّ أنهما تعتبران مؤسستين منفصلتين عن بعضهما البعض وتتمتع كل واحدة منهما على حدة بقوانينها الخاصة.

وقد تلخصت الرسالة الأساسية لصندوق النقد الدولي عند إنشاءه في إدارة نظام مستقر لتبادل العملات والرقابة عليه ومنح الدول تمويل قصير المدى لمساعدتها في التغلب على عجز مؤقت لديها في ميزان المدفوعات (حينما يتجاوز الإنفاق على الواردات مقدار ما تحققه البلد من دخل من الصادرات) ودعم قيمة صرف العملات المحلية للدول. أما في الوقت الحاضر، فإن صندوق النقد الدولي يركز في عمله بالرقابة على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان، من خلال توفير قروض قصيرة ومتوسطة المدى للبلدان التي تعاني ميزانيتها من صعوبات، وإعادة ترتيب اقتصاديات البلدان المثقلة بالديون عن طريق فرض تغييرات في سياساتها من خلال تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي هيكلية وبرامج إصلاح مشابهة أخرى تحت مسميات مختلفة.

انضمت اليمن لعضوية صندوق النقد الدولي بعد تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990م، وتضل اليمن واحدة من البلدان القلائل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا

تزال تحمل ديونا للصندوق. وبالرغم من أن اليمن لا تقترض في الوقت الحالي من صندوق النقد الدولي، **إلا أن البلاد لا تزال مدينة للصندوق وحتى شهر أغسطس 2007م بمبلغ 205 مليون دولار أمريكي**. وبالرغم من أن اليمن تعتبر واحدة من أفقر البلدان في العالم ولا تزال مدينة للعديد من الدول المانحة، إلا أنها ليست مشمولة بمبادرة "الدول الفقيرة المثقلة بالديون" الخاصة بصندوق النقد والبنك الدوليين – هذه المبادرة التي تم تصميمها بهدف شطب الديون الخارجية للبلدان الفقيرة. لقد كانت اليمن من ضمن قائمة البلدان المؤهلة للانضمام لهذه المبادرة والتي دشنت أول مرة في العام 1996م، غير أن الزيادة التي شهدها الدخل الحكومي للبلاد لاحقاً من عائدات صادرات النفط والغاز وعمليات تسديد أو إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية غيرت من وضع مديونيتها مما جعلها غير مؤهلة للالتحاق بالمبادرة.

يقوم صندوق النقد الدولي بتنفيذ ما يسمى بـ "الإشراف" على السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء لدى الصندوق، ويقوم بشكل عام بإصدار تقرير سنوي بذلك. هناك تقارير تعرف بـ **استشارات المادة الرابعة**، والتي يمكن أن تشكل **وثائق ذات أهمية قصوى في البلدان المنخفضة الدخل** نظرا لأنها – إضافة لتقارير أخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي حول برنامج الصندوق في أي قُطر– تعطي مؤشراً للدول المانحة ما إذا كانت الدولة التي تتناولها هذه التقارير تسير على المسار الاقتصادي والمالي الصحيح، والذي يمكن أن **يؤثر بدوره على إمكانية أي دولة في الحصول على قروض ومساعدات إضافية.** تتضمن هذه التقارير عادة معلومات يمكن أن تستفيد منها مؤسسات المجتمع المدني، بغض النظر ما إذا كانت هذه المؤسسات تتفق أو لا تتفق مع توصيات صندوق النقد الدولي.

تم عقد آخر لقاءات استشارات المادة الرابعة حول اليمن خلال صيف العام 2007م. وقد أثار ممثلي صندوق النقد الدولي **ثلاثة مخاوف رئيسية**:

- **معدلات التضخم المرتفعة؛**
- **البطالة؛**
- **آثار تناقص احتياطي النفط** على ثبات واستقرار الإنفاق العام للدولة.

وقد ناقش ممثلي الصندوق مع الحكومة اليمنية خلال هذه المرحلة الإشرافية إجراءات عدة للتعامل مع هذه التحديات. **وسيكون لبعض تلك الإجراءات آثاراً سلبية كبيرة تمس مباشرة حياة اليمنيين اليومية، مثل إجراءات وقف تنفيذ الزيادات في الأجور، إصلاح الخدمة المدنية، رفع الدعم الحكومي عن الوقود، وإدخال إصلاحات ضريبية من خلال إجراءات تقوم على: مضاعفة ضريبة المبيعات، خفض ضرائب الشركات، واعتماد ضرائب جديدة على الوقود. إن** هذه التغييرات، إذا ما نفذت، فبإمكانها أن تؤثر بصورة

شديدة على مستويات المعيشة للمواطنين اليمنيين من خلال رفع أسعار المواد والخدمات الأساسية في الوقت الذي يتم فيه تقييد الزيادات في الأجور. **واستنادا إلى صندوق النقد الدولي، فإنه يجب في المقابل تنفيذ خطط شبكات ضمان اجتماعي** لتخفيف آثار تلك الإجراءات على الفقراء، **لكن التجارب السابقة قد أظهرت بأن مثل هذه الخطط لم يكن لها سوى الأثر القليل في تعويض المواطن عن أشد التأثيرات السلبية الناتجة عن هذه الإصلاحات.**

يمكنكم معرفة المزيد حول صندوق النقد الدولي بزيارة الصفحة المخصصة للصندوق على موقع **مركز معلومات البنك** على الإنترنت. تتضمن هذه الصفحة معلومات ودراسات نقدية مفيدة عن سياسات وتوجهات الصندوق، بما في ذلك معلومات لتسهيل التواصل مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وقائمة من الموارد الأخرى: www.bicusa.org/ar/institution.8.aspx.

يعتبر موقع صندوق النقد الدولي على الإنترنت حول اليمن مصدرا مفيدا للمجتمع المدني لمعرفة المزيد حول أنشطة الصندوق في اليمن. ويحتوي الموقع على وصلات لمجموعة من أوراق وتقارير المادة الرابعة حول التوجهات في البلاد. يمكن أن تشكل الأوراق المعدة حول اليمن مصادر معلومات مفيدة للمجتمع المدني، نظرا لاحتوائها في بعض الأحيان على بيانات كتلك الخاصة بأرقام الموازنة، والتي قد يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. قوموا بزيارة الصفحة المخصصة باليمن على موقع صندوق النقد الدولي على العنوان:
www.imf.org/external/country/YEM.

يمكنكم أيضا التواصل مع **صندوق النقد الدولي** مباشرة على البريد الإلكتروني التالي: YEMContact@imf.org.

بنك التنمية الإسلامى

تم تأسيس بنك التنمية الإسلامي كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لدى الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال النظر إلى سياسته التمويلية، يتضح لنا بأن بنك التنمية الإسلامي يتبنى ذات المبدأ الذي تستند عليه الكثير من أنشطة مجموعة مؤسسات البنك الدولي والتي تؤمن بأن تحقيق النمو الاقتصادي وبدرجة أساسية من خلال تعزيز استثمارات القطاع الخاص والتجارة الحرة سيؤدي في النهاية إلى خفض معدلات الفقر. وكما هو الحال في البنك الدولي، فإن بنك التنمية الإسلامي يمول قروضا للحكومات لتنفيذ مشاريع تنموية.

انضمت اليمن لعضوية البنك منذ إنشاؤه عام 1973، ومع ذلك لا توجد معلومات كافية عن عمل ونشاط البنك فى اليمن وذلك لإن البنك لا ينتهج الشفافية فى معاملاته. لقد صرح الأمين العام لبنك التنمية الإسلامي خلال مؤتمر للمانحين عقد في نوفمبر 2006م بأن البنك قام حتى ذلك الحين بتمويل مائة عملية في اليمن (على شكل مشاريع وتمويل تجاري)، تصل تكلفتها الإجمالية إلى 630 مليون دولار. وقد أضاف حينها بأن حقيبة الدعم الحالية لبنك التنمية الإسلامي في اليمن تضم 16 مشروعاً في قطاعات التعليم والنقل والطاقة والزراعة. وبحسب ما قاله الأمين العام، **فإن بنك التنمية الإسلامي قد التزم بتقديم مبلغ 200 مليون دولار لليمن خلال الفترة 2007-2011م.** وقد أكد مجدداً التزام بنك التنمية الإسلامي بدعم تنمية القطاع الخاص في اليمن

نظرا لندرة المعلومات المتوفرة حول أنشطة بنك التنمية الإسلامي، فإنه من الصعب بمكان تقييم مدى فاعلية أنشطته في اليمن. وإذا ما أوفى بنك التنمية الإسلامي بالتزاماته الخاصة بزيادة حجم التمويل وتعزيز التنمية والتقدم الاجتماعي في البلاد، فإنه من المهم توفير المعلومات الخاصة بالمشاريع لعامة الناس ليطلع عليها اليمنيون ويشاركوا هذه المؤسسة التمويلية في ما تخطط لتنفيذه من أنشطة.

يمكن زيارة موقع بنك التنمية الإسلامي على شبكة الانترنت لمعرفة المزيد حول أنشطته. يرجى ملاحظة أن الموقع لا يتضمن سوى معلومات عامة تماما، بل حتى المعلومات الأساسية حول المشاريع يصعب الحصول عليها: www.isdb.org.

لمعرفة المزيد حول بنك التنمية الإسلامي من منظور المجتمع المدني، الرجاء زيارة صفحة مركز معلومات البنك على الانترنت على العنوان التالي:
www.bicusa.org/ar/institution.24.aspx.

ماذا تعرف عن مركز معلومات البنك؟

يتعاون مركز معلومات البنك مع مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية والانتقالية للتأثير على البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بهدف دعم قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية. ويعتبر مركز معلومات البنك هيئة مستقلة، غير هادفة للربح وغير حكومية، تناصر قضايا حماية الحقوق ودعم قيم المشاركة والشفافية و المساءلة العامة في إدارة وعمل المؤسسات المالية الدولية.

يحظى مركز معلومات البنك بدعم مؤسسات ومنظمات أهلية خاصة تعمل في مجال البيئة والتنمية. وبالرغم من أن المركز يقع في العاصمة الأمريكية واشنطن، وبالقرب من المقر الرئيسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن مركز معلومات البنك لا ينتمي بأي حال من الأحوال إلى أيٍ من هاتين المؤسستين ولا يتلقى أي تمويل من أيٍ من المؤسسات المالية الدولية الأخرى أو من الحكومة الأمريكية.

1100 H Street, NW, Suite 650
Washington, DC 20005
هاتف: **+1 202 737-7752**
فاكس: **+1 202 737-1155**
الموقع الإلكتروني: **www.bicusa.org**